الأمم المتحدة S/2001/886*

مجلس الأمن

Distr.: General
21 September 2001
Arabic
Original: French

تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى ردا على البيان الرئاسي

أولا – مقدمة

١ – في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠١ (S/PRST/2001/18)، طلب إليَّ المجلس أن أقدم له في موعد أقصاه ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، توصيات حول كيفية زيادة مساهمة الأمم المتحدة في إنعاش جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيز مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما في مجالات القضاء وتطوير المؤسسات، وتحسين فعالية وسائل الإنذار المبكر، وحقوق الإنسان. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب.

ثانيا – السياق العام

٢ – في تقريري الثالث المقدم إلى المجلس بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠٠١ (S/2001/660)، أكدت على أن المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١، زعزعت جمهورية أفريقيا الوسطى على نحو خطير على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. فقد تم النيل إلى حد كبير من جهود المجتمع الدولي لإعادة السلام وتوطيده في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك تجد البلاد نفسها في حالة طوارئ تتطلب مساعدات خارجية عاجلة وكبيرة.

٣ – وقد أخطرت حكومة أفريقيا الوسطى اللواء لامين سيسي، ممثلي الجديد ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بذلك. واطلع ممثلي، عند تولي مهام منصبه، ومبعوثي الخاص إلى جمهورية أفريقيا الوسطى اللواء أمادو توماني توريه، على مدى خطورة الوضع الحالي.

٤ – ويشهد الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ الانقلاب الفاشل، توترا سياسيا شديدا وتدهورا اقتصاديا حادا وتوترا اجتماعيا كامنا واختلالا أمنيا مثيرا للقلق. ويبدو أن الحوار السياسي غير وارد في جدول الأعمال بسبب نتائج الانقلاب – الذي أقر بالاضطلاع به زعيم أهم حزب من أحزاب المعارضة. وقد كانت عواقب المواجهات التي جرت في العاصمة مدمرة بالنسبة للاقتصاد الذي يعاني منذ منتصف آب/أغسطس، من تعليق مدفوعات البنك الدولي بسبب عدم تسديد المبالغ المستحقة الدفع. ونتيجة لهذه الصعوبات المالية، لم تعد الدولة قادرة على تحمل أعباء المرتبات على نحو منتظم. وأخيرا على الصعيد الأمني، يمثل هروب المحرضون الرئيسيون على الانقلاب. وعدد كبير من العسكريين إلى

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

210901 210901 01-53308 (A)
0153308

جمهورية الكونغو الديمقراطية خطرا جسيما على السلام والهدوء في البلد. ومما يزيد من حدة هذا التخوف حقيقة أن هذه القوات المتمردة لن تتردد في التلاعب بالسكان المدنيين الذين هربوا خوفا، إلى الناحية الأخرى من الحدود.

٥ - ولهذا السبب، يجب أن يأخذ حل الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاعتبار حالة جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالفعل، فإن استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى، بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي، يتعرض للخطر بسبب انتشار الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية والمناطق المجاورة لمنطقة خط الاستواء، الواقعة تحت سيطرة جبهة التحرير الكونغولية التابعة للسيد جان بيار بامبا.

٦ - وتعتبر مشكلة اللاجئين مثالا آخر للتداخل الوثيق بين الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى: فإذا كان هناك عدد كبير من اللاجئين السودانيين والتشاديين والروانديين والكونغوليين (جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو برازافيل) منذ مدة طويلة في جمهورية أفريقيا الوسطى، نجد في الوقت الحاضر أن هناك لاجئين من أفريقيا الوسطى في جمهورية الكونغو (٢٥٠ ١ في بيتو) وبخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (٠٠٠ ٢٠ تقريبا في زونغو المقابلة لبانغي). ويعتبر وجود الانقلابيين المحتملين وسط هؤلاء اللاجئين أمرا مثيرا للقلق المشروع بالنسبة لسلطات أفريقيا الوسطى التي باشرت بإغلاق الحدود المشتركة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠١. ولكل هذه الأسباب، يجب تناول مشكلة الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى على نحو تفاعلي مع مسألة إعادة السلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى نحو أعم، في الإطار الشامل للاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

٧ - وعلى الصعيد الداخلي، فإن الوضع آخذ في العودة تدريجيا إلى حالة طبيعته. وما زال البحث الذي تقوم به الحكومة بصورة حثيثة بشأن اغتيال مسؤول الأمن في منظومة الأمم المتحدة جاريا. ومن ناحية أخرى، أدت الضمانات الأمنية التي قدمتها السلطات إلى خروج مواطني أفريقيا الوسطى الذين كانوا لاجئين في سفارتين (سفارتا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) أو الذين كانوا مختفين منذ حدوث الانقلاب. ومع ذلك، فإن هروب السيدة كولينغبا، في ٢٤ آب/أغسطس، ثم اعتقال وزير الدفاع في ٢٥ آب/أغسطس، خلقا توترا شديدا، هدأ نسبيا الآن. وعلى الصعيد السياسي، انتهت المحاولة الانقلابية بتعديل وزاري في ٣٠ آب/أغسطس. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فالوضع آخذ في التحسن تدريجيا، مع تناقص الانتهاكات التي لوحظت بكثرة غداة الانقلاب الفاشل.

٨ - وفي المجالين الاقتصادي والانساني، وضعت الحكومة على التوالي ''خطة طوارئ إنسانية'' (تقدر بـ ٢,٥ بليون من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي أي نحو ٣,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، و ''خطة عمل دنيا للانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي'' (تبلغ ٥٦ بليون من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي أي نحو ٧٥ مليون دولار) و ''خطة لإعادة توطين اللاجئين والمشردين وتقديم المساعدة لهم عند عودتهم'' (تقدر بـ ١٢ بليون من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي أي نحو ١٧ مليون دولار). وعلى الصعيد الاجتماعي، استؤنف الحوار مع نقابات العمال، في إطار لجنة الرصد والتحكيم.

٩ - ولم تصل استجابة المجتمع الدولي بعد إلى مستوى التحديات التي يواجهها البلد. وفي الواقع، بالرغم من الدعم الهام الذي قدمه بعض الشركاء الثنائيين ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في المجال الإنساني، ما زالت الأعمال الأساسية اللازمة لإنعاش جمهورية أفريقيا الوسطى تنتظر الإنجاز.

ثالثا – توصيات

ألف – تقديم المساعدة لإنعاش جمهورية أفريقيا الوسطى

١٠ – تتطلب حالة الفقر الهيكلي التي تشهدها جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي زادتها خطورة نتائج حالات العصيان لعامي ١٩٩٦-١٩٩٧ ثم محاولة الانقلاب الأخيرة، عملا تضامنيا من جانب شركاء التنمية والمجتمع الدولي. وينبغي أن يكتسي هذا التضامن شكل مساعدة متعددة الأبعاد، قصيرة ومتوسطة الأجل، في مجالات الموارد البشرية والتدريب والاقتصاد والأمن والدعم المؤسسي.

١١ – وفيما يتعلق بالموارد البشرية، فإن نظام الحكم المعمول به حتى الآن لم يسمح باستخدام كل الكفاءات التي يمتلكها البلد استخداما سليما. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تجميد التوظيف نتيجة لبرامج التكيف الهيكلي، إلى نقص واضح في الكوادر في الخدمة العامة التي يشكل اليوم المشرفون على التقاعد أغلبية الموظفين فيها. لهذا السبب، ينبغي أن تحظى جمهورية أفريقيا الوسطى، على المدى المتوسط، بدعم لتدريب الكوادر لسد الفراغ الذي سيخلفه المتقاعدون. ومع ذلك، فمن المستصوب أن يضع المجتمع الدولي، فورا، تحت تصرف جمهورية أفريقيا الوسطى، الكفاءات اللازمة في مجالات الإدارة والمالية العامة بغرض تحسين التنظيم الإداري والمالي للدولة التي يبدو ضعف هياكلها جليا. ومن هذه الناحية، أوصي بأن ينتدب الشركاء، خبراء ذوي مستوى عال (إداريون، واقتصاديون، وخبراء ماليون، ومحاسبون) لحكومة أفريقيا الوسطى. وحكومة أفريقيا الوسطى مستعدة لإقامة هذه الشراكة لمواكبة جهودها.

١٢ – وسيكون الهدف من وجود هؤلاء الأخصائيين في مجال الإدارة والمالية دعم السلطات فيما تبذله من جهود من أجل إعادة هيكلة الدوائر، وتحسين أدائها، وبخاصة زيادة موارد الدولة وتخصيصها بصورة أفضل. بيد أن تكليف الخبراء ، في جملة أمور أخرى، بمهام لدى المؤسسات المالية ينبغي تعزيزه بدعم مؤسسي عاجل يرمي إلى تجهيز هياكل وزارة المالية بالحواسيب (الخزينة، والضرائب،والأملاك العامة، والجمارك، والجباية، ودوائر الموارد والدين، والدوائر المركزية). وفي هذا الصدد، طلبت الحكومة مؤخرا، على وجه الأولوية، مبلغا قدره ٣٩٠ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي (حوالي ٠٠٠ ٥٥٠ دولار). ويكتسي تجهيز هذه المؤسسات المالية بالحواسيب طابعا حيويا بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى في سياسة التطهير المالي التي تنهجها، والتي من شأنها أن تزود الدولة بالموارد الكفيلة بإشاعة السلام الاجتماعي في البلد. وبإمكان الشركاء في مجال التنمية، بصفة عامة، ومؤسسات بريتون وودز، بصفة خاصة، بحث هذا الطلب بعناية.

١٣ – ونظرا لضعف الهياكل الإدارية والتقنية لجمهورية أفريقيا الوسطى، لم تتمكن الدولة من الحصول على القروض التي وضعتها الجهات الدائنة رهن إشارتها. وهكذا، تمتلك جمهورية أفريقيا الوسطى قروضا غير مستخدمة في صندوق التنمية الأوروبي السادس والسابع والثامن، تبلغ قيمتها ٢٠ مليون يورو (حوالي ١٦ مليون دولار). ولهذا السبب تطلب الحكومة تأجيل هذه القروض حتى تخصص جزءا منها لسداد النفقات العاجلة وذات الأولوية في الميدان الاجتماعي. ومن العوامل المشجعة في هذا الصدد ملاحظة أن هناك اتفاقا يتعلق باستخدام هذا الرصيد في إطار برمجة صندوق التنمية الأوروبي التاسع. وهذه البرمجة التي تم منذ وقت وجيز وضع صيغتها النهائية باتفاق مشترك مع الحكومة فإنها تشمل مجالات اجتماعية. وحسب المعلومات التي زودني بها ممثلي في بانغي، يبدو أن اللجنة الأوروبية مستعدة لتعزيز تعاونها مع جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٤ – ولجمهورية أفريقيا الوسطى إمكانات اقتصادية لا يستهان بها لكن الحالة الراهنة التي تعيشها لا تسمح

باستغلالها. غير أن الجمهورية مستعدة لاستقبال كل المستثمرين الأجانب، كما يدل على ذلك اعتماد البرلمان مؤخرا لقانون جديد للاستثمارات. ومن جهة أخرى تطلب الدولة إلى شركائها دعما لتدريب الفاعلين الاقتصاديين، أي تدريب مقاولين قادرين على المساهمة في تنمية ثروات البلد المعدنية، والغابوية والزراعية. وفيما يتعلق بالزراعة، تأمل الحكومة أن تستفيد من مساعدة لتحديث هذا القطاع، من أجل إزالة الضغط على بانغي، وبالتالي إحداث أقطاب إنمائية داخل البلد. ولذا أدعو الشركاء إلى العمل على اغتنام هذه الفرص في الأجل المتوسط.

١٥ - وتطلب جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا إلى المجتمع الدولي، أن يساعدها، في الأجل المتوسط، على تنفيذ سياستها اللامركزية، لا سيما من خلال دعم عملية تنظيم الانتخابات المحلية التي لم تجر إلى الآن رغم عودة الديمقراطية في ١٩٩٣. وإن إرساء دعائم الديمقراطية المحلية سيعطي حظوظا أفضل لنجاح العملية الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشجع البلدان والمؤسسات المعنية على تقديم مساهمتها الإيجابية إلى سلطات أفريقيا الوسطى في هذا الميدان.

١٦ - وفي بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠١ (S/PRST/2001/18)، شدد المجلس ''على أهمية القضاء على الفقر، وتسديد الديون، ودفع المتأخرات المتعلقة برواتب موظفي الخدمة المدنية''. بيد أن جمهورية أفريقيا الوسطى عاجزة إطلاقا، في الحالة الراهنة، عن مواجهة هذه التحديات الرهيبة. ولهذا الغرض، يجب أن تستفيد من مساعدة خارجية فورية وكبيرة. يجب على الشركاء أن يبرهنوا إزاءها عن اهتمام فريد بهذا الموضوع. وعلى غرار ما قام به المجلس بشكل وجيه جدا، فإنني أشجع مؤسسات بريتون وودز على مراعاة خصوصية حالة جمهورية أفريقيا الوسطى في المفاوضات وعند تنفيذ البرامج مع الحكومة التي تعهدت بنهج إدارة صارمة وفعالة على الصعيدين الاقتصادي والمالي، وبتطبيق الإصلاحات الهيكلية اللازمة.

١٧ - ويشكل الأمن ميدانا آخر يكتسي أولوية في مجال المساعدة في إنعاش جمهورية أفريقيا الوسطى. فقد زادت محاولة الانقلاب من عدم الأمن في البلد. وبعد أحداث ٢٨ أيار/مايو، ازداد بقدر هائل عدد الأسلحة المملوكة بصورة غير قانونية - حيث كانت عملية جمعها بعيدة كل البعد من مرحلة الاكتمال عند انتهاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. واليوم تنتشر الأسلحة الصغيرة في بانغي والمقاطعات انتشارا كثرت معه في العاصمة أعمال اللصوصية بالسلاح وازدادت الهجمات على المحاور الطرقية داخل البلاد. ولضمان عودة الأمن والسلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى يتعين حتما مساعدة الحكومة على الشروع في جمع الأسلحة وتنفيذ برنامج الدعم لعملية إعادة تأهيل الأفراد العسكريين. وأدعو مختلف الشركاء إلى مساعدة الهياكل التابعة للدولة المكلفة بنزع السلاح والتي يعد أداؤها أكثر من متواضع، لعدم وجود الوسائل. وقد تأخذ هذه المساعدة الأشكال التالية:

(أ) مساعدة مالية بهدف ثني الحائزين على الأسلحة بصورة غير قانونية؛

(ب) إتاحة خبراء في مجال نزع السلاح؛

(ج) تعزيز البرنامج الوطني لدعم التنمية وإعادة التأهيل المدني.

١٨ - إن دعم جمهورية أفريقيا الوسطى في المجال الأمني يتعلق أيضا بإعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن. ومما يدل على طابع الأولوية الذي تكتسيه هذه المسألة بالنسبة للسلطات تعيين وزير مكلف بإعادة الهيكلة، بمناسبة التعديل الوزاري الذي أجري في ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠١. وتجدر الإشارة إلى أن جميع التبرعات التي أعلن عنها خلال

الاجتماع الاستثنائي الذي عقده المانحون في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٠ لم تدفع. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الدول التي أوفت بالتزاماتها فعلا. وعلى غرار مجلس الأمن، أدعو الشركاء الآخرين الذين أخذوا على أنفسهم التزامات مشابهة أن يوفوا بهذه الالتزامات. فالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تفرض بالفعل متابعة عملية إعادة هيكلة القوات المسلحة ولا سيما تعزيز هذه العملية، حتى تتهيأ الظروف التي من شأنها أن تمكن هذه القوات من الاضطلاع بدورها الجمهوري والعمل على استتباب سلام دائم في هذا البلد. وبإمكان المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يساعدوا السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى على ما يلي:

(أ) إعادة تأهيل الهياكل الأساسية العسكرية الموجودة وبناء ثكنات جديدة؛

(ب) إعادة نشر الوحدات داخل البلد، وبخاصة تقديم مركبات خفيفة؛

(ج) تجنيد وحدتين على الأقل وتدريبهما وتجهيزهما لسد النقص الحاصل في صفوف الأفراد العسكريين منذ أحداث ٢٨ أيار/مايو.

١٩ - وأخيرا، تتعلق المساعدة لجمهورية أفريقيا الوسطى في ميدان الأمن بالشرطة والجندرمة، اللتين يتعين تعزيزهما بصورة متسقة مثلما تم بالنسبة للجيش. إن أوجه القصور التي تعاني منها هاتان القوتان من حيث عدد الأفراد، والتدريب، ومنهجية العمل، واحترام القانون، تفسر جزئيا انعدام الأمن السائد في بانغي وفي داخل البلد،وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان التي جرى كثيرا جدا إعلام المكتب بها. ولكي تواصل جمهورية أفريقيا الوسطى، بنجاح، جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، يجب تهيئة ظروف عمل مقبولة لقوات شرطتها وجندرمتها. ولهذا السبب، أشجع هنا أيضا كافة الشركاء المهتمين على أن يقدموا إلى السلطات دعما استثنائيا:

(أ) بتوفير دعم لوجستي متعدد الأشكال (مواد تعليم ومواد متنوعة لمدارس التدريب، وإصلاح الهياكل الأساسية)؛

(ب) بتولي مهمة التدريب الأولي لـ ٢٠٠ فرد من أفراد الشرطة و ٢٠٠ من أفراد الجندرمة.

٢٠ - إن الترابط الكامل بين إحلال السلام من جديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى يحدو بي إلى استرعاء انتباه المجلس إلى البعد دون الإقليمي للحالة في أفريقيا الوسطى. لهذا السبب طلبت من ممثليّ في كينشاسا وبانغي مواصلة التعاون الوثيق في العمل، من خلال تبادل المعلومات والإجراءات المشتركة وسائر المبادرات الأخرى التي من شأنها أن تعزز القدرة على إحلال السلام والأمن من جديد في هذا الجزء من القارة.

٢١ - وينبغي كذلك أن تحصل جمهورية أفريقيا الوسطى على دعم لوسائط إعلامها. إن الصحافة، العامة والخاصة، تعاني إلى أقصى حد من نقص في الإمكانيات، الأمر الذي يعوق بقدر هائل دورها الذي لا غنى عنه في إطار النظام الديمقراطي. وبصورة أكثر تحديدا، ينبغي تعزيز برامج التدريب التي بدأ المكتب بالفعل في تنفيذها، وذلك بدعم لوجستي يقدمه الشركاء الثنائيون، بل وكذلك الشركاء المتعددو الأطراف، القادرون على تمكين وسائط الإعلام لأفريقيا الوسطى من إنجاز مهمتها في ظروف ملائمة.

باء - تعزيز مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

٢٢ - إن المجلس، حين طلب إليّ أن أقدم إليه توصيات، دعاني إلى إيلاء عناية خاصة لتعزيز مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبسبب الحالة السائدة منذ محاولة الانقلاب، يتعين توخي تعزيز ولاية المكتب، من أجل زيادة فعالية وبروز عمله، وذلك بزيادة

وسائله والإمكانيات المتوفرة لديه، وإتاحة موارد له تكون متلائمة مع الولاية المنقحة.

٢٣ - وفيما يتعلق بأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، سيواصل المكتب، بالاتصال مع أجهزة منظومة الأمم المتحدة المتواجدة في الموقع، مهمته الشاملة في مجال توطيد السلام. وفي هذا الصدد، سيولي مكانة خاصة في عمله لما يلي:

(أ) تحقيق الحوار السياسي والمصالحة الوطنية؛

(ب) رصد الحالة الأمنية؛

(ج) احترام وتعزيز حقوق الإنسان؛

(د) الدعم السياسي لتعبئة الموارد بغية إعادة بناء اقتصاد البلد.

٢٤ - وقد نشأت عن انعدام الأمن حالة توتر دائمة تفاقمت بمحاولة الانقلاب. وسيتعين في هذا الشأن أن يؤدي المكتب دورا أكثر فاعلية لتشجيع حدوث تقارب حقيقي بين الأغلبية والمعارضة، في سعي إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية.

٢٥ - ويقتضي انعدام الأمن في العاصمة وخارجها، فضلا عن علامات عدم الاستقرار الأخرى، أن يجرى استعراض وتعزيز أنشطة المكتب لكي تصبح لديه قدره حقيقية في مجال الإنذار المبكر. وفضلا عن ذلك، سيقوم المكتب بدور حفاز ودافع فيما يتعلق بجمع الأسلحة، وإعادة هيكلة الجيش، وتدريب الأفراد العسكريين، وذلك إلى جانب الوكالات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي سيكون مسؤولا عن البرنامج الوطني لدعم التنمية وإعادة التأهيل المدني.

٢٦ - وقد كان لمحاولة الانقلاب الفاشلة تأثير سلبي على حالة حقوق الإنسان. و لم تنفك الأنباء ترد إلى المكتب بشأن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها التعديات على الحق في الحياة. إن الشكاوي العديدة جدا الواردة إلى قسم حقوق الإنسان، في أثناء أحداث ٢٨ أيار/مايو وبعدها، قد أبرزت بقساوة تواضع إمكانات المكتب في مجال رصد حقوق الإنسان وتولي المسؤولية عن معالجة الحالات الفردية. وفي هذا الميدان، ينبغي أن يكون تعزيز ولاية المكتب متناسبا مع تعزيز أنشطة التحقيق والتدريب، ومع توسيع نطاق هذه الأنشطة إلى خارج العاصمة، والدعم لنظام أفريقيا الوسطى القضائي، بمشاركة منظومة الأمم المتحدة وشركاء آخرين. وفي هذا الشأن، ستلزم زيادة كبيرة في إمكانات المكتب من حيث الموارد البشرية والمالية. وستنعكس هذه الزيادة في ميزانية المكتب للسنة القادمة، التي سأقدمها إلى الجمعية العامة.

٢٧ - وفيما يتعلق بالمساعدة على تحقيق الانتعاش الاقتصادي لجمهورية أفريقيا الوسطى، أبرز المجلس في بيان رئيسه المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠١، الأهمية الحاسمة للقضاء على الفقر والحاجة إلى جهد دولي متزايد لإنعاش البلد. وسيتمثل دور المكتب على هذا الصعيد في مواصلة جهود تعبئة الموارد بالاشتراك مع منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يزداد التفاعل في العلاقات بين المكتب وممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك بالخصوص فيما يتعلق بالدعم المؤسسي للإدارة العامة والإدارات المالية لجمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٨ - في ضوء كل هذا، أقترح على المجلس تعزيز ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستتمثل المهمة الرئيسية للمكتب في مواكبة جهود السلطات والقطاعات الأخرى لمجتمع أفريقيا الوسطى بغية تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز تهيئة إطار سياسي موات للسلم والتنمية. ولهذا الغرض، سيهدف عمل المكتب إلى تشجيع الحوار السياسي والتشاور بين السلطات العامة والمجتمع المدني بغية تدعيم المؤسسات الديمقراطية. وسيقدم

المكتب أيضا المشورة والدعم التقني إلى الحكومة في مجالي الأمن وإعادة هيكلة قوات الدفاع. وسيؤدي أيضا دورا دافعا في ميدان نزع السلاح بمشاركة من منظومة الأمم المتحدة. وسيولي المكتب كذلك عناية جد خاصة لحالة حقوق الإنسان. وأخيرا، سيقوم بالمبادرات اللازمة وسيمنح تأييده السياسي الكامل للمبادرات الأخرى الرامية إلى تعبئة الموارد، من أجل الانعاش الاقتصادي ومكافحة الفقر.

٢٩ - استنادا إلى ما سبق وفي إطار استراتيجية شاملة لتوطيد السلام اعتمدها عناصر منظومة الأمم المتحدة المتواجدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أقترح أن تكون مهام المكتب - على النحو المبين في رسالة الأمين العام المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ الموجهة إلى مجلس الأمن (S/1999/1235) وبيان رئيس المجلس المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (S/PRST/2005) - كما يلي:

(أ) على الصعيد السياسي:

'١' رصد الحالة السياسية في البلد؛

'٢' دعم المبادرات والجهود الرامية إلى تدعيم الوحدة والمصالحة الوطنيتين؛ ولهذا الغرض، تقديم الدعم اللازم من أجل الإعمال الفعلي لأحكام ميثاق المصالحة الوطنية لعام ١٩٩٨ والتشغيل الفعال للجنة الرصد والتحكيم؛

'٣' العمل، بالاشتراك مع الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، على تدعيم المؤسسات الديمقراطية، والقيام في هذا الاتجاه بكل المبادرات التي من شأنها أن تعزز تقدم العملية الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

'٤' المساهمة في الحوار السياسي والاجتماعي؛ والاستعانة، من أجل تحقيق ذلك، بالمساعي الحميدة وبالوساطة عند الاقتضاء، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال منع المنازعات وتسويتها بالطرق السلمية.

(ب) في مجال الأمن:

'١' رصد الحالة العسكرية والأمنية للبلد؛

'٢' دعم كل إجراء هادف إلى تشجيع إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن وتعزيز البرنامج الوطني لدعم التنمية وإعادة التأهيل المدني؛

'٣' القيام، بالاشتراك مع منظومة الأمم المتحدة، بتنفيذ برنامج فعال لجمع الأسلحة؛

'٤' تنفيذ برنامج تدريبي في مجال ثقافة السلام واحترام المؤسسات الجمهورية، وذلك لفائدة القوات المسلحة؛

'٥' المساهمة في تعبئة الموارد الخارجية اللازمة لإعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن ولإعادة التأهيل المدني للأفراد العسكريين الراغبين في ذلك.

(ج) في مجال الشرطة المدنية:

'١' رصد حالة البلد في ميدان الأمن العام؛

'٢' دعم جهود الحكومة في مجال تدريب الشرطة والجندرمة الوطنيتين؛

'٣' تقديم المساعدة التقنية لسلطات الشرطة والجندرمة المختصة في ميدان حفظ النظام والتصدي لحالات انعدام الأمن.

(د) في ميدان حقوق الإنسان:

'١' رصد حالة حقوق الإنسان من خلال المراقبة والتحقيقات والمساعدة القضائية للمجني عليهم؛

'٢' المساهمة في تدعيم القدرات الوطنية في مجال احترام حقوق الإنسان والنهوض بها، من خلال تنفيذ برامج لترويج مبادئ حقوق الإنسان وللتدريب، تستهدف أفراد كافة قطاعات المجتمع، بمن فيهم أفراد إنفاذ القوانين، في العاصمة وخارجها على السواء؛

'٣' دعم عمل أجهزة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين من أجل تعزيز النظام القضائي وسيادة القانون.

(هـ) في مجال الانعاش الاقتصادي:

'١' القيام، في إطار استراتيجية شاملة لتوطيد السلام، بتقديم دعم سياسي لجهود المنسق المقيم ووكالات ومنظومة الأمم المتحدة الأخرى بغية تحقيق الانتعاش الوطني ومكافحة الفقر، والممارسة السليمة لشؤون الحكم؛

'٢' المساهمة بصورة فعالة على الصعيد الدولي في تعبئة الدعم السياسي والموارد اللازمة لتنفيذ البرامج الاجتماعية – الاقتصادية المتفق عليها مع مؤسسات بريتون وودز.

٣٠ – وإذا وافق أعضاء مجلس الأمن على هذه المهام الجديدة والمقترحات المتصلة بتعزيز مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإني أقترح تمديد ولاية المكتب لمدة سنة إضافية. وستنتهي الولاية الحالية للمكتب في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وسأواصل، إن لم يطلب المجلس خلاف ذلك، إبقاء أعضاء المجلس على علم بصورة منتظمة من خلال تقديم تقرير في كل ستة أشهر عن تطور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفقا لبيان رئيس المجلس المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/5). وبالتالي فإن التقرير المقبل عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى سيقدم إلى أعضاء مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

رابعا – الملاحظات

٣١ – إن تنفيذ الولاية المنقحة للمكتب – إذا أقر مجلس الأمن مبدأ تنقيحها – يستلزم بطبيعة الحال تعزيزا ملموسا لوسائل المكتب أي زيادة موارده البشرية والمالية والمادية بما يتناسب مع الأنشطة الجديدة المزمع القيام بها. ولعل تعزيز قسم حقوق الإنسان سيتيح للمكتب الاضطلاع بما يتطلبه الوضع الجديد الناتج عن محاولة الانقلاب من مهام متزايدة تتمثل في الرصد والتحقيق والتدريب والمساعدة القضائية. كما يبدو لي على ضوء الدروس المستفادة من هذا الانقلاب الفاشل أن من المهم للغاية إحداث نظام للإنذار المبكر لدى ممثلي. ويلزم بالتالي أن تتوفر للمكتب قدرة العمل الضرورية لهذه الغاية.

٣٢ – وقد أكدت في تقريري الأخير إلى المجلس على أن الفقر، في نهاية المطاف، يشكل التربة التي تغذي عدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وأن المصاعب المالية التي تواجهها الدولة هي التي تسببت إلى حد كبير في هشاشة الوضع السياسي والاقتصادي. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن محاولة الانقلاب التي جرت في ٢٨ أيار/مايو قد فاقمت هذا الوضع مما أدى إلى استفحال الخصاص في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٣ – إن هذه الحالة الاستثنائية تتطلب مساعدة استثنائية من المجتمع الدولي إذا أريد حقا العمل على انتعاش جمهورية أفريقيا الوسطى على غرار ما يرجوه مجلس الأمن. ولهذا السبب ما فتئت أوصي في هذا التقرير بدعم جمهورية أفريقيا الوسطى في جميع المجالات تقريبا. فهذا ما تستلزمه الحالة

الخاصة للبلد وما يطبعه من فقر وضعف في الهياكل وتواضع في الوسائل كما يتطلبه الموقع الاستراتيجي للبلد في سياق وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى. واعتبارا لهذه الخصوصية، طلبت من مؤسسات بريتون وودز أن تولي رعاية استثنائية لجمهورية أفريقيا الوسطى التي تقوضت تقريبا كل جهودها الشجاعة من أجل الانتعاش بفعل الانقلاب الأخير.

٣٤ - وبناء عليه، فإنني أشجع مرة أخرى المجتمع الدولي والشركاء الإنمائيين لجمهورية أفريقيا الوسطى على تقديم مساعدة سخية لهذا البلد. وفي هذا الصدد أشيد باعتزام سلطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مواصلة التزامها تجاه جمهورية أفريقيا الوسطى. وأملي معقود على أن الاجتماع المزمع عقده في باريس ابتداء من ٢٤ أيلول/سبتمبر والذي سيشارك فيه رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى سيفضي إلى تحديد إطار جديد للاقتصاد الكلي ملائم لتنمية جمهورية أفريقيا الوسطى. وآمل أيضا وبصفة خاصة أن يتيح اجتماع دوائر المانحين المزمع عقده فيما بعد تجسيد هذا التضامن الضروري للمجتمع الدولي مع جمهورية أفريقيا الوسطى.